سرعة التضخم عن طريق سياسة الاجور الجديدة، ودعم المواد الاستهلاكية وغير ذلك من التدابير اللازمة كدعاية انتخابية لا بد منها. وقد وصف يورام اريدور سياسة ما قبل الانتخابات، بسياسة الاقتصاد السليم التي تعتمد على الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، وبأنها مسخرة لخدمة الطبقات الفقيرة (**هآرتس**، ٢٤/٢/١٩٨١).

لقد بلغ حجم النفقات في الميزانية الجديدة ٢٠٦ مليار شيكل مقابل ٩٠,١ ملياراً في العام السابق. وكما هو واضح فان الميزانية الجديدة توازي ضعف الميزانية السابقة باسعار عام ١٩٨١. وقد وزعت بنود الانفاق على الوجه التالي: ١ ـ ٦٤ مليار شيكل نفقات امنية (عسكرية) تشكل ٣١٪ من الميزانية؛ ٢ ـ ٦١,٢ مليار شيكل لتسديد اقساط الديون، تشكل ٢٩,٧٪ من الميزانية؛ ٣ ـ ٦٠,٠٠ مليار شيكل للموازنة العادية، تشكل ٢٩,١٪ من الميزانية؛ ٤ ـ ٢١,٠٠ مليار شيكل لموازنة التنمية، تشكل ١٠,٢ من الميزانية.

ولاول مرة منذ استلام الليكود الحكم في اسرائيل ترصد الميزانية ستة مليارات شيكل لدعم المواد الاساسية. وكما توقعت المعارضة فقد ارتفع هذا الرقم الى ١٩ مليار شيكل مع ارتفاع درجة حرارة الدعاية الانتخابية. كما زيدت الاجور من دون العودة الى الهستدروت للاتفاق معها. ونعم الاسرائيلي بفترة قصيرة من الاستقرار. وقاد كل ذلك الى تخفيض ملموس في نسبة التضخم بلغت ١,٢٪.

ولكن ما ان ضمن الليكود، النجاح في الانتخابات للكنيست العاشر، حتى حلت «نهاية الاقتصاد الصحيح»، فخفضت الاعانات منذ اوائل ايلول (سبتمبر) ١٩٨١ بنسبة ١٥٪، وارتفعت الاسعار بنسبة ٨ ـ ١٠٪ وعانت الاجور من تخفيض حقيقي بلغت نسبته ١٥٪ (**دافار**، ١٧/٩/١٩٨١). وانخفضت قيمة الشيكل بالنسبة للدولار بـ ٦١٪ فبلغت قيمة الدولار في ٣١/٨/١٩٨١ مبلغ ١٢,٧٥ شيكل، وارتفعت الى ١٥,٦٠ شيكل في نهاية العام ١٩٨١. وارتفعت اسعار الوقود في شهر آب (اوغسطس) في الوقت الذي انخفضت فيه اسعاره عالميا، مما وفر على الميزانية ٣٠٠ مليون شيكل شهريا، وارتفع جدول الاسعار للمستهلك بنسبة ٦,١٪ وقفزت نسبة التضخم الى ١١٦,٥٪.

وتفاقم سحب العملات الاجنبية من بنك اسرائيل على شكل قروض قصيرة الاجل، وازدادت قروض اسرائيل الخارجية بنسبة ٧,٦٪، وبلغت قيمة الديون بعيدة المدى نسبة ٧٣,٥٪، ونسبة الديون المطلوب تسديدها ٢٠٪. ومن مجمل الديون بلغت حصة الحكومة ٧٢٪ وحصة القطاع الخاص ٢٨٪.

وبلغت قيمة العجز التجاري حوالي ١٩٨٠ مليون دولار في شهر آب (اوغسطس) وعانت الشركات الصناعية من استمرار ارباح التصدير. كما ساهمت زيادة الواردات الحربية (بمقدار ٦٣٥ مليون دولار) وانخفاض صادرات الماس بنسبة ٢٤٪ في زيادة العجز التجاري.

وبلغ عدد العاطلين عن العمل لمدة ستة ايام وما فوق ١٢٦٧٨ شخصا في ايلول (سبتمبر)، كما ازداد عدد طالبي العمل الى ٢٧٢٨٩ شخص. وتفاقمت نزاعات العمل وشملت الاضرابات قطاعات جديدة من المعلمين ومستخدمي الدولة ومستخدمي وزارة الدفاع وعمال تغليف الخضار.

لقد ادت سياسة اريدور في فترة ما قبل الانتخابات الى افلاس موازنة الدعم للمواد الاساسية، والى تجاوزات مالية كبيرة، في الموازنات الاخرى. ففي مجال الدعم الحكومي، بلغ حجم النفقات حوالي ٨,٨ مليارات شيكل منذ بداية العام المالي في ١ نيسان (ابريل) ١٩٨١ حتى اواخر شهر تشرين الاول (اكتوبر) (**هآرتس**، ٢٥/١٠/١٩٨١). وتمت تغطية هذا العجز عن طريق سحب الاموال من موازنات اخرى كانت في الاصل تعاني من تجاوزات مالية، مما ادى الى زيادة التعقيدات في هذه الموازنات.

وكما توقع الخبراء فقد اضطرت الحكومة الى اعتماد موازنة اضافية (موازنة رقم ٢) أقرت يوم ٢٤/١٢/١٩٨١ وبلغت قيمتها ٤٠ مليار شيكل، لتمويل زيادات الاجور، ومنها اجور المعلمين وزيادة موازنة وزارة الدفاع وصرف تعويضات لسكان ياميت (**دافار**، ١٨/١/١٩٨٢). واضطرت الحكومة ايضا الى طبع المزيد من الاوراق المالية حتى بلغت الكمية التي طرحتها خلال شهر ايلول (سبتمبر) حوالي ١,٣ مليار شيكل. وقد ساهمت حملة استيفاء الضرائب والرسوم، وازدياد الودائع في المصارف التجارية وارتفاع حجم المبيعات من سندات الدين في تقليص حجم السيولة.

ميزانية عام ١٩٨٢ / ١٩٨٣

صادقت الحكومة الاسرائيلية بتاريخ ٢١/٢/١٩٨٢، على مشروع الميزانية الذي قدمه يورام اريدور بعد تقليص المبلغ الاجمالي من ٥٠٣ مليار شيكل الى ٤٧٥ مليار شيكل. وقد قدم اريدور المشروع مفترضا تخفيض نسبة التضخم الى ٩٠٪ وتزايد العجز الحكومة بنسبة ٢٥٪ والسيولة النقدية بنسبة ١١٪ وتخفيض موازنة الدعم للمواد والسلع الاساسية بحوالي الثلث، وزيادة الصادرات وتخفيض